

المنطقة الاقتصادية الخالصة تخضع للإقتسام العادل أبي خليل: لحفظ حق اللبنانيين في الثروة النفطية

صدر في الاول من تشرين الاول 2011 المرسوم رقم 643، الذي عرّف المنطقة الاقتصادية الخالصة على انها المنطقة التي "تقع وراء البحر الاقليمي وتشمل كامل المنطقة المتاخمة وتمتد في اتجاه اعالي البحار مقوسة من خط الاساس". وحدد المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان بموجب لوائح احداثيات نقاط بحرية مرفقة بالمرسوم، من الجهات الجنوبية والغربية والشمالية



النائب سيزار ابي خليل.

ينحصر الخلاف اليوم حول حدود المنطقة الاقتصادية بين لبنان وقبرص من جهة ومع سوريا شمالا فلسطين المحتلة جنوبا. ووفق نص المرسوم يمكن مراجعة حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وتحسينها، وبالتالي تعديل لوائح احداثياتها عند توافر بيانات اكثر دقة ووفق الحاجة في ضوء المفاوضات مع دول الجوار المعنية.

لماذا يحتدم الخلاف اذن؟ لأن حوض المشرق يحتوي استنادا الى المسوح الجيولوجية الاولى على اكثر من 3 الاف و500 مليار متر مكعب من الغاز، اضافة الى 1.7 مليار برميل من النفط، تنتشر على طول ولايات عدة في البحر المتوسط. ووفقا للحكومة اللبنانية، يقع حوالي 25% من الغاز و40% من النفط في الاراضي اللبنانية.

بعد تأخر طويل، منحت الحكومة اللبنانية في كانون الاول 2017 تراخيص التنقيب والانتاج في بلوكين بحريين تحالف مؤلف من شركات توتال، واني، ونوفاتيك. ومن المتوقع ان تستمر فترة التنقيب ثلاث سنوات، وان يبدأ حفر الآبار الاولى في العام 2019.

النائب سيزار ابي خليل الذي رافق وبشكل دقيق مراحل موضوع الثروة النفطية وما تزامن معها من احداث، عندما كان وزيرا للطاقة والمياه، اكد لـ "الامن العام" السعي الى اتفاقات اقتسام تقوم على مبدأ العدالة لكل التكوينات او المكامن التي تضم الثروة النفطية، بين لبنان وقبرص وسوريا مباشرة، ومع اسرائيل بواسطة الوسيط الاميركي.

لحفاظ على عائدات الثروة النفطية التي يمكن اكتشافها، تقدم ابي خليل باقتراح قانون

لانشاء الصندوق السيادي اللبناني الى المجلس النيابي، يراعي بحسب قوله، معايير الشفافية العالمية والحوكمة الرشيدة، ويحفظ حق اللبنانيين في الثروة النفطية.

كميات الغاز المكتشفة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط فرضت على دول هذا الحوض تقسيم الثروة مع تعديل الحدود البحرية. ما هو جدوى ربط ملف الغاز في لبنان بتحديد الحدود من الناحيتين التقنية والاقتصادية؟

المناطق الاقتصادية الخالصة هي تلك التي تحتوي على الثروات الطبيعية وتكون ملكا للدولة العائدة اليها. عندما نتحدث عن المنطقة الاقتصادية فليس بالضرورة عن

النفط والغاز، فهناك ثروات طبيعية اخرى موجودة داخل هذه المنطقة يعود حق استثمارها الى الدولة التي تملك هذه المنطقة. الدول تسعى طبعاً الى تملك منطقة اقتصادية اكبر. لكن هناك مبدأ العدالة بتقسيم المياه الاقتصادية التي تبعد عن الشاطئ نحو 200 ميل بحري، الا اذا تعارضت هذه المسافة مع مسافة الدولة المتقابلة كما هو حاصل مع قبرص، او المتحاذية كما هو حاصل مع سوريا شمالا، والعدو الاسرائيلي جنوبا. هناك العديد من الآليات لتحديد الحدود، وهذه الآليات او الطرق هي التي تؤمن عدالة الاقتسام. لذلك على كل جانب ان يسعى الى تأمين الحصة التي يعتبرها عادلة اليه. عند وقوع

اي خلاف يلجأ كل طرف الى المفاوضات المباشرة او غير المباشرة. من البديهي ان تكون التكوينات الطبيعية التي تحتوي على مواد هيدروكربونية (نفط او غاز) والتي تكونت منذ ملايين السنين قبل ان تتكون الدول الحاضرة، لذلك من الطبيعي ان تمتد بعض التكوينات الجيولوجية عبر حدود دولتين متجاورتين او متقابلتين. بالتالي تسعى الدول الى اتفاقات اقتسام تقوم على مبدأ العدالة لكل التكوينات او المكامن التي تحتوي المواد الهيدروكربونية.

■ هل قام لبنان بتقسيم حدوده تمهيدا لحل النزاع البحري مع الدول المتقابلة والمتحاذية؟
□ لبنان رسم حدوده، وابلغ الولايات المتحدة باحداثيات النقاط الحدودية منذ فترة طويلة.

■ هل كان من الممكن ان تكون المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان اكبر مما هي اليوم؟

□ كان من الممكن ان نطالب باكثر من ذلك مع اعتبارات ومعطيات اخرى. لكن لا يمكن الحكم على كل المعطيات خصوصا وان عملية الترسيم عائدة الى سنة 2007. علما ان لبنان يتمسك بحقه في الثروات الطبيعية ومبدأ العدالة بتقسيم حدود منطقتيه. بالثروات الموجودة كان يمكن ان تمتد خارج هذه الحدود، والاراء متنوعة حول هذا الموضوع. الا ان الاساس هو ان تحترم الدول قاعدة العدالة في عملية الترسيم. رسم لبنان حدود منطقتيه عام 2007 مع قبرص وتم التراجع بمسافة 5 اميال عن النقطة الثلاثية الاساسية، بسبب عدم وجود الطرف الثالث وهو سوريا. وتم التراجع 10 اميال في الجنوب لانه كان من المستحيل الجلوس مع المفاوضات الاسرائيلي. وقد استغل الاسرائيلي هذا التراجع عند التفاوض مع قبرص وياشر رسم حدوده من النقطة التي تم التراجع عنها من لبنان، خصوصا وان الاتفاقية مع قبرص حددت نقطة التراجع عن النقطة الثلاثية. المطالبة الاسرائيلية لا تستند الى اي قاعدة من ◀

الإصلاح الإداري رهن الإصلاح السياسي

يدور الحديث اليوم عن الإصلاح الاداري، وعن تقويم العمل في الادارة ومؤسسات القطاع العام، وعن اجراء التعيينات الادارية من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتنقية الادارة من الشوائب المتحكمة بها، وكذلك تنقية القضاء من الفساد. اضافة الى منع تحكم رجال السياسة بالادارة، ووقف تدخلاتهم في شؤون القضاة على مختلف درجاتهم. الا ان هذه الافكار والطروحات المتداولة في المجتمعات السياسية ولدى الرأي العام، تظل حبرا على ورق في كل عهد او حكومة تتشكل، ما يؤكد صعوبة العملية الاصلاحية في مواجهة شبكة معقدة من المصالح التي تعيشها الادارة العامة في مختلف وحداتها ومؤسساتها العاملة. الواقع الذي تعيشه الادارة العامة وما يخزنه من معطيات، يشكل عائقا امام الوصول الى اصلاح اداري حقيقي. لذا يمكن القول ان عملية التطوير الاداري تتقاطع مع كل التعقيدات السياسية التي تتزاحم عناوينها في لبنان.

عليه تقوم ابرز المقومات العلمية والتنفيذية للاصلاح الاداري على الآتي:
- وجود الالتزام السياسي لعملية الاصلاح الاداري كشرط اساسي لاطلاعها وضمان استمراريتها ونجاحها.

- وضوح الرؤية الشاملة لعملية الاصلاح الاداري عبر تحديد الاهداف، اختيار الاولويات، وضع الخطط والبرامج القابلة للتنفيذ.

- التنسيق بين السلطات المعنية بالعملية الاصلاحية، بما يكفل خروج قرارات وتعليمات مدروسة جيدا ومتوازنة.

- وجود جهاز قادر على قيادة العملية الاصلاحية.

اجمعت معظم آراء المتخصصين في الشأن الاداري على ان اسباب انحراف الادارة العامة في لبنان تعود الى عاملين اساسيين:

1- اتساع نشاط الدولة وما اصاب وظائفها من تعقيد وتشابك.

2- انتشار الامراض الوظيفية الخبيثة في جسم الادارة، مثل البيروقراطية الادارية، الانحرافات الادارية والنفاق الاداري.

من هذين العاملين نتجت مشكلات عدة، ابرزها على ما يقوله الخبراء في الشأن الاداري:

- تضخم مهمات الادارة، في وقت اصبحت اجهزتها هرمة وعاجزة عن تلبية المتطلبات ومواكبة المستجدات في مجال التنظيم الاداري.

- تفشي ظاهرة المحسوبية والرشوة والمحاباة، وقد اسفر ذلك عن تجريد الادارة من صفات النزاهة والتجرد والموضوعية.

- ضعف روح الخدمة المدنية والرقابة الذاتية والتسلسلية، وغياب روح المبادرة، وانتشار روح التقاعس والاتكالية، على اعتبار ان الوظيفة وسيلة للحصول على مركز اجتماعي يؤمن مغام شخصية.

- تسييس الوظيفة العامة وتطيفها. يتجلى ذلك في تدخل السلطة السياسية او المسؤولين السياسيين في امور الادارة لخدمة المصالح الخاصة او الفئوية او المذهبية حتى.

- كثرة النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعالج امور الادارة وشؤون الموظفين، وهذا ما ادى الى تضاربها، وتشابك الصلاحيات بين الوحدات الادارية. كذلك تعقيد المعاملات، وهدر الاموال، وصعوبة ضبط اوضاع الموظفين والتميز بين فئاتهم وصلاحياتهم.

- ارتفاع عدد الاجهزة والوحدات الادارية المتشابهة، حتى بات الناس يشكون من التخمّة في عدد الموظفين والاجهزة الادارية.

- التعيينات العشوائية على رأس الادارات العامة، وغياب مبدأ الثواب والعقاب، واسس التنسيق بين الوحدات الادارية. كل ذلك افضى الى الاهمال والتقاعد والتسبب.

- وجود قوى مضادة في الادارة والمجتمع تسعى الى اجهاض كل عملية اصلاحية واضعاف الروح الاصلاحية لدى المواطنين، ومنع الاجهزة الادارية من اداء مهمتها باخلاص وشفافية.

من كل ما تقدم، نستنتج ان الاصلاح الاداري رهن الاصلاح السياسي، وان الفساد الذي تلقى الصفعات والاهانات بصر في بداية الامر، لن يلبث ان يستأسد ويكسر عن انيابه ويعود الى سابق عهده من التخريب والطغيان.



قطاع النفط خشبة خلاص لانقاذ وضعنا الاقتصادي.

للمتعهدين والموردين اللبنانيين بنسبة تتراوح بين 6 و10%. منظومة الحوكمة وضعت بشكل يساعد على خلق فرص عمل للبنانيين في كل القطاعات النفطية.

■ هل سواجه اقتراح القانون صعوبة في اقراره؟

□ اتمنى على الجميع النظر الى قطاع النفط كخشبة من خشبات الخلاص لانقاذ وضعنا الاقتصادي. اتمنى ان لا تستمر ذهنية المصالح التي تحكمت برقاب اللبنانيين سابقا، في التحكم بالثروة النفطية. لذلك يتحتم علينا الانتباه ومنع التحكم بها، لانها ملك لكل الاجيال اللبنانية الحالية والمقبلة. لذا يجب التعاطي معها بكثير من الجدية والشفافية وعدم الارتجال الذي نراه في بعض الامور الاخرى.

ع. ش

المطالب الاسرائيلية لا تستند الى قواعد العدالة في الترسيم

والحكومة ووزير المال والطاقة وحاكم مصرف لبنان، تعاونه وحدة تنشأ في وزارة المال واخرى في مصرف لبنان بهدف وضع مخطط استثماري واداري للصندوق، وذلك بحسب حجم مداخيل الصندوق. الهدف ليس في انشاء مجلس اداري فضفاض او ايجاد باب للتوظيف.

■ ماذا عن شركة النفط الوطنية؟

□ القانون واضح في المادة 6 منه. يمكن انشاء الشركة الوطنية بمرسوم يقترحه وزير الطاقة بعد التحقق من اكتشافات تجارية واعدة. ثمة نماذج عدة للشركات الوطنية في العالم التي تدير ثروات نفطية لا يتعدى حجم هيكلها الاداري اكثر من 50 موظفا. لن تكون الشركة الوطنية مكانا للتوظيف العشوائي مطلقا. لن نعطي املا كبيرا في ان يكون الصندوق او الشركة الوطنية بابا

لتوظيف المواطنين ولا السياسيين. الوظائف الحقيقية التي ستخلق ستكون داعمة للقطاع النفطي. تشير الدراسات الى ان كل وظيفة في قطاع النفط يقابلها 11 وظيفة في القطاعات الداعمة، لأن عمليات الاستثمار في تلك القطاعات ستكون مربحة وفرص العمل متنوعة وكبيرة. لحظ القانون اللبناني ان نسبة 80% من العاملين في هذا القطاع يجب ان يكونوا لبنانيين، وهناك تعامل تفضيلي

■ تقدمت باقتراح قانون الى المجلس النيابي لانشاء الصندوق السيادي، هل ستعتمد عائدات الثروة النفطية لسد الدين العام او للاستثمار عبره؟

□ اقرار الصندوق السيادي اللبناني يراعي معايير الشفافية العالمية والحوكمة الرشيدة، ويحفظ حق اللبنانيين في الثروة النفطية. لذلك فان عائدات الثروة المكتشفة ستضخ في الصندوق السيادي على ان يستعمل جزء منه في الموازنة العامة، والجزء الاخر للاستثمار في مشاريع تنموية. علما انه ستمر سنوات كثيرة قبل ان تتوافر العائدات الفعلية. نحن نملك كميات كبيرة من النفط والغاز، لكن لا يمكننا تحديد الارقام لاننا نتعامل مع عالم من الاحتمالات الواسعة.

■ لماذا تقدمت باقتراح قانون الصندوق

السيادي علما ان ثمة اقتراحا سابقا له؟

□ طبعاً هناك اقتراح سابق. سبب تأخري في تقديم الاقتراح يعود الى الدرس المعقد والشامل الذي خضع له نص الاقتراح. لو كنت على قناعة بأن الاقتراح السابق يفني بالغرض المطلوب، لما تقدمت باقتراحي. هناك ورشة نيابية الان لدرس الاقتراحين وسيتم اخذ الوقت الكافي لدرسهما، خصوصا وان الوقت ليس ضاعطا. على امل في ان يكون القانون الذي سيصدر على المستوى الذي ننتظره لادارة الثروة النفطية. لدينا قانون الموارد البترولية وهو من القوانين الاكثر تطورا في العالم، لجهة المراسيم التطبيقية التي ترعي القواعد والانظمة لادارة البترول. تمكنا من وضع منظومة حوكمة يعتبرها الجميع انها الافضل. ولاننا قمنا بهذا الجهد من العمل، كان لا بد من وجود نظام يساعدنا على تحويل الثروة الطبيعية الناضبة الى ثروة مالية متجددة ومستدامة. فاذا وضعنا كل مستويات الحكومة في الانشطة البترولية، من الضروري وضع مستويات حوكمة متقدمة جدا في كيفية ادارة الثروة. كان الاقتراح بانشاء مجلس للصندوق السيادي يضم رؤساء الجمهورية ومجلس النواب

اعادة ترسيم او مفاوضات على كامل الحدود وفي كل الاتجاهات لن تكون في مصلحة الدول المتحاذية، علما ان سوريا دولة شقيقة وهناك مجال للبحث معها. مع التأكيد مرة جديدة على انه لو ارادت سوريا مناقشة موضوع الخط فلن يكون لمصلحتها، لان من رسم الحدود في ذلك الوقت كانوا متحفظين على حساب لبنان وليس حساب الدول الاخرى.

■ كيف سيحل الخلاف مع قبرص؟

□ اعتبر ان قبرص ارتكبت خطأ في حق لبنان، لانها بدأت الترسيم مع اسرائيل من نقطة التراجع التي اعتمدها لبنان. لكن كان من واجبه البدء بالترسيم بعد 10 اميال بحرية جنوب النقطة الثلاثية، لذا على قبرص القيام باصلاح الخلل الذي ارتكبت.

■ ماذا عن حظوظ تنفيذ منتدى غاز شرق المتوسط؟ هل يمكن للبنان الدخول في هذا المنتدى؟

□ ثمة طرق عديدة لتصدير النفط والغاز عند استخراجه، ولبنان يرتبط بخط الغاز العربي الذي يمتد نحو تركيا والموصول بالشبكة الاوروبية. يمكن ان يستفيد لبنان من هذا الخط نحو مصر، بحيث يمكن الاتفاق معها على تسييل الغاز، وفق اتفاقات محددة. ثمة اسواق عدة للغاز المسال، وفي كل الاحوال فان التسويق للغاز او النفط المنتج سيكون على عاتق الشركات. طرق التصدير مفتوحة، اما بالنسبة الى انبوب غاز المتوسط فاعتقد ان الامر مستبعد حصوله.

■ متى ستتم عملية استخراج الثروة النفطية في لبنان؟

□ عمليات الحفر ستبدأ اواخر هذه السنة، وفي ايار من السنة المقبلة، على امل في ان يكون الاكتشاف مثمرا وفق الاحداثيات والبيانات التي يمكن الحصول عليها. على ان يليها العمل على تطوير الآبار المكتشفة وتحديثها. لا يمكن الكلام عن ارقام محددة للانتاج قبل حفر اول بئر وتقييم البيانات المحددة.

■ قواعد العدالة في الترسيم، بل هي فقط خطوة سياسية لدفع لبنان الى المفاوضات.

■ وضع لبنان اقتراحاته لترسيم الحدود البحرية الجنوبية في عهدة الولايات المتحدة تمهيدا لحل هذا النزاع، فعلى ماذا يحصل لبنان تقنيا في الحل المطلوب؟

□ ثمة مسعى اميركي نتعاطى معه بترحيب، والولايات المتحدة الاميركية دولة صديقة للبنان وقد قامت بهذا المسعى منذ فترة. يبقى ان نرى تطور هذه المفاوضات وما يمكن ان يأتي به الجانب الاميركي. من المهم جدا تحديد خط حدودي معترف به من الجانبين. لكن المهم اكثر ان يتمسك لبنان بمبدأ العدالة في اي آلية لاقتسام الموارد النفطية.

■ هل يمكن تحديد كميات النفط والغاز ضمن هذه المنطقة؟

□ لبنان يملك ما يكفي من المكامن التي تحتوي كميات كبيرة من النفط والغاز والتي لا تمتد عبر الحدود، ولا لبس بوجودها داخل الحدود اللبنانية، ويستلزم العمل فيها عشرات السنوات لاستخراج النفط والغاز. هناك العدد القليل من المكامن التي تمتد عبر الحدود يمكنها الانتظار الى حين يتم بت امر الحدود وايجاد طرق وآليات لاقتسام الثروة عبر الوسيط الاميركي جنوبا ومباشرة مع قبرص او مع سوريا.

■ يلوح في الافق خلاف بحري جديد في شمال لبنان على الحدود مع سوريا. فهل ظهرت اي مؤشرات لوضع آلية او اقتراحات لحل هذا الخلاف؟

□ تعتبر الخطوط المرسومة شمالا من الجانب السوري خطوة او حركة سياسية. ان رسم خط مستقيم يمتد شرق غرب في اتجاه 270 درجة يتعارض مع الخط الذي رسمه لبنان. اعتقد ان الجانب السوري يعرف انه لا يمكن الدفاع عما رسمه لانه يعتبر خطأ وهميا، خصوصا وان الخطوط التي رسمها لبنان تحترم مبدأ العدالة والتباعد مع النقاط المتساوية. ان اي